DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

أنواع التفريق في العربيّة

محمد كريم جبار*

المديريّة العامة للتربية في المثنى

عماد محمد محمود البخيتاويّ

جامعة بغداد / كليّة الآداب

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/11/24

تاريخ التعديل : 2021/12/28

قبـول النشـر: 2021/12/30

متوفر على النت: 2022/7/19

الكلمات المفتاحية :

التفريق ، التمايز ، أمن اللبس

الملخص

التفريق ظاهرة مُعتَمَدةٌ في تحقيق تمايز الوحدات اللغويّة ، سواء أكانت الحاجة إلى ذلك التمايز في توليد الألفاظ من ألفاظ أخرى ، بطريقتي الاشتقاق والتصريف، أم كانت الحاجة إلى التمايز بفعل نشوء تماثل بين وحدات لغويّة يُوقع في اللبس .

وقد ذكر النحويّون واللغويّون مواضعَ كثيرة لهذه الظاهرة في إطار تعليل التغيّرات التي وقعت في بِنى بعض الوحدات اللغويّة ، التي تقابل وحدات لغويّة غير مُغيَّرة ، وقد أتاحت للبحث متابعةُ الغرض الذي دخل التغيير أحد طرفي التفريق من أجله ، تحديدَ أنواع التفريق ، فما كان التفريق فيه مُجتَلَباً لإعادة التمايز الذي ضيّعه التماثل نتيجة استعمال الوحدات اللغوية فهو التفريق الاستعماليّ ، وما كان من التفريق قد اجتلب لتفريع ألفاظ من أخرى فهو تفريق تفريعيّ، وثَمّة نوع ثالث من التفريق وهو أقلّها مواضع وقد سمّيناه التفريق التصنيفيّ ، ويكون غرض التفريق فيه الإشارة إلى اختلاف صنف كلّ طرف من الطرفين المفرَّق بينهما .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

التفريق عماد ظواهر لغويّة ذات شأن كبير ، فهو آليّة يوظّفها المتكلّمون لتوليد الألفاظ في اللغة ؛ لأنّ عمليتي الاشتقاق والتصريف ـ وهما عماد اللغة في توليد ألفاظها ـ تقومان على التفريق ، ويُوظَّف التفريق من جانب آخر بوصفه آلية غايتها دفع اللبس عن الألفاظ والتراكيب ، التي اعتورها التماثلُ مع ألفاظ وتراكيب أخرى ، فالتفريق يمنح تلك الوحدات التميّزَ عن غيرها ، لذا فاللغة لا تنفكُّ مُعتمدةً عليه في توليد الألفاظ وفي إعادة التمايز بينها .

ويقوم التفريق على إيقاع الفَرْق بين لفظين ، أو تركيبين للدلالة على اختلافٍ بينهما ، وهو يضمن للصورة الجديدة المنتَجة المستعمَلة في الكلام تميزاً لها عمّا يقابلها من الصور. فالتفريق على ذلك يعتمده واضع اللغة في إنتاج الألفاظ وتنويع معانيها مرّة ، ويعتمده في دفع اللبس عمّا اعتور ألفاظه وتراكيبه في الاستعمال مرّة أخرى .

وثَمَّة مواضع كثيرة ذكرها النحويّون واللغويّون للتفريق ، ونسبوا فيها التغيرات في بنى الألفاظ المتقابلة إلى إرادة إيقاع الفرق بين الطرفين ، ويظهر من تتبع علة تغيير البنية بين الطرفين المتقابلين في المواضع التي نُسبت التغيّرات فيها إلى التفريق أنّ التفريق ثلاثة أنواع، وهذا التقسيم ناظرٌ إلى الداعي إلى إدخال الاختلاف بين طرفي التفريق . فمرّة يكون ذلك الداعي

*الناشر الرئيسي : E-mail : mahkarjab@gmail.com

هو إعادة تمايز الطرفين بإظهار قيمهما ، ويكون لإيجاد طرف جديد ذي قيمة مختلفة مرّة أخرى ، أو يكون لتمييز ما ينتمي إلى صنف مختلف مرّة ثالثة ، وفيما يأتي بيان لتلك الأنواع الثلاثة :

أولاً ـ التفريق الاستعماليّ :

وهو واحد من أهم أنواع التفريق وأكثرها مواضعَ ، وسمّيناه استعمالياً ؛ لأنّ ميدان التغيير الذي يلحق اللفظ ، أو التركيب فيه موازنة باللفظ والتركيب غيّر المغيّرين هو الاستعمال ، فقد تُوجب قواعد النظام أنْ يكون اللفظ أو التركيب على وفق بنية معيّنة يفرضُها النظام الذي "هو جملة القواعد والقوانين المتحكّمة في الظواهر"[1] ، ويتّفق أنْ تتماثل البنية الناتجة من تطبيق النظام وبنية لفظة أخرى ، وذلك من شأنه أنْ يضيّعَ قيمةً صرفيّة أو نحويّة أو دلاليّة ، فتلجأ اللغة إلى تغيير إحدى البنيتين ، وذلك التغيير هو حلٌّ من الحلول التي تقدّمها اللغة عند التعارض بين مقررات النظام وما يفرضه الاستعمال ، الذي هو تطبيق للنظام .

وحقيقة هذه الحلول أنّها من آثار الظواهر الموقعيّة فهي التي تغيّر البِنى استجابة لمطالب الموقع في الاستعمال . وعلى هذا يكون التفريق الاستعماليّ من الظواهر الموقعيّة؛ لأنّه يحقّق مطالب الموقع ، يقول د. تمّام حسّان :" والظاهرة الموقعيّة هي تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام "[2] ، وقد أوْجَب تطبيق النظام في مواضع كثيرة حلولاً ، هي في حقيقتها قواعدُ فرعيّة تُوكَل إليها عملية دفع التضارب بين النظام وتطبيقه [3] .

فالتفريق بفرعه الاستعماليّ إحدى تلك الظواهر الموقعيّة ، وغرضه إظهار قيمة نحويّة أو صرفيّة أو دلاليّة مختلفة بين متقابلين ، أحدهما : الصورة النظاميّة للفظٍ ما ، والآخر : الصورة الاستعماليّة للفظٍ آخر . فمُعتَمَد إنتاج صور تعدد التقابل في التفريق الاستعماليّ هو تقابل صورة لفظٍ ما أوجبها القياس ، وأخرى للفظ آخر غُيّرت للإشارة إلى اختلاف قيمهما . ومن ثَمَّ يمكن أنْ يُوضع التفريق الاستعماليّ في نطاق التغيّرات اللفظيّة التي تدور في فَلَك إثبات القِيَم النحويّة والصرفيّة والدلاليّة [4] .

والتفريق الاستعماليّ بابٌ لمخالفة القواعد والأقيسة ؛ لأنّ أمن اللبس غايةُ ما تحرص عليه اللغة ، فتلافي التماثل المُلبِس يُتيحُ للواضع مَزيداً من الإمكانات في صوغ المفردة والتركيب ، فكما يَسدُّ أمامه أبوابَ ما يؤول إلى التماثل ـ وإنْ كان موافقاً للقياس والقاعدة ـ يفتحُ له باب العدول عن القاعدة ومخالفة القياس ، فأمن " اللبس من الضوابط التي يُحتكم إليها أحياناً في صوغ الأبنية ، ويبرز دورُه غالباً عندما يؤدّي اتّباع القواعد الصرفيّة إلى إنتاج مبانٍ متطابقة تمثّل مجموعات مختلفة (اسم ، صفة / اسم ، فعل) . مما يجعل التمييز بينها صعباً ، فيُتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها ، ليؤمن اللبس ، ويحصل التمييز بين الأبنية"[5] . ويجمع وسائل إعادة تمايز الأبنية [6] أنّها تعتمد تغييرات في إحدى البنيتين لتضمن ابتعاداً عن البنية الأخرى .

وتلك التغيرات سواءٌ أنسبها النحويّون إلى الشذوذ أم لم ينسبوها إليه ، فهي خارجةٌ عن النظام بفعل كونها نتاج تطبيق النظام ؛ وذلك عائدٌ إلى أنّ القاعدة اللغويّة شيءٌ مختلف عن تطبيقها ، وهما بحسب القياس عند النحويّين شيء واحد [7]، لذلك وصف النحويّون ما خالف القاعدة في التطبيق بأنّه شاذ .

ومن أمثلة التفريق الاستعماليّ التفريق بين صورتي تصغير لفظ (عِيد) ولفظ (عُود) ، وصورتي جمعهما ؛ إذ يقع التماثل بين صورتي تصغيرهما وجمعهما عند تطبيق نظام التصغير والجمع عليهما ؛ لأنّ القياس يُوجب ردَّ (الياء) إلى أصلها إذا كانت وَسَطاً عند تصغير لفظ (عِيد) وجمعه ، قال ابن عقيل (ت769هـ) في الحديث عن تلك (الياء) في تصغير الأسماء :" ويُجعل المفتوح للتصغير، واواً ، وجوباً ، إنْ كان منقلباً عنها فتقول في مال وريح ورَيّان وقِيمة : مُوَيل ورُوَيح ورُوَيّان وقُوَيمة ؛ وشذَّ في عيد : عُيَيْد ، وقياسه : عُوَيد ، وهذا كما قالوا في الجمع : أعياد ، وقياسه : أعواد ، وأبدلوا الواو ياءً لزوماً فيه ، فرقاً بين تصغيره وجمعه ، وتصغير عُود وجمعه "[8] .

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

وظاهرٌ هنا أنّ الذي حال دون تطبيق القاعدة هو التماثل المُوقِعُ في اللبس ، وأنّ التغيير في البنية الذي مثّله قلب (الواو) (ياءً) هو حلٌّ موقعيّ لجأت إليه اللغة لضمان دفع التماثل بإيقاع الفرق بين الألفاظ . لذا فالتفريق الاستعماليّ معالجةٌ لصور التماثل متى ما نشأت من تطبيق القواعد صورٌ متماثلة لوحدات مختلفة

ومن مواضع التفريق الاستعماليّ التفريق بين الاسم والفعل بتصحيح الأول وإعلال الثاني ، فيكون تصحيح الاسم تغييراً يخالف النظام الذي يُوجِب أنْ يقعَ الإعلال متى ما توافرت شروطه، قال سيبويه (ت180هـ):" ويتمُّ أفعل اسماً ، وذلك قولك : هو أقْوَلُ الناسِ وأَبْيَعُ الناسِ، وأَقْوَلُ منك وأَبْيَعُ منك . وإنّما أتمّوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرّف نحو أقال وأقام"[9]، فكان مُوجِد ذلك التغيير إرادةَ تميّزِ أحد الطرفين المتقابلين عن الآخر في بعض صور الاستعمال التي تُلغي الفوارق اللفظيّة ، قال أبو علي الفارسي(ت377هـ) :" فإنْ اشتركَ الفعل والاسم في المثال والزيادة أعْلَلتَ الفعل وصحّحتَ الاسم "[10] ، وجاء في الكناش في فني النحو والصرف :" لأنّ الاسم إذا جاء على مثال الفعل وليس فيه ما يُفرّق بينهما صُحّحَ ليكون تصحيحُه وإعلال الفعل فارقاً بينهما "[11]. وجاء التفريق هنا لدفع صور التماثل ، بجعل أحد الطرفين متميزاً عن الآخر ، ومن ثَمَّ تشكيل صورةٍ من صور تعدد التقابل .

ومن أمثلة اعتماد التفريق لدفع اللبس في صور التراكيب المتماثلة ، مسألةُ ضمير الفصل ؛ إذ يَصلُح موقع لفظ المعرفة بعد معرفة أخرى أنْ يقع خبراً لها وصفةً ، وهذا التماثل يُوقع في اللبس ؛ فيُلْجَأ إلى التفريق فيُدفع اللبسُ ، قال الدماميني (ت827هـ):" من المضمرات الضمير المسمى عند البصريّين فصلًا ، لأنّه فُصِل به بين كون ما بعده خبراً وكونه نعتاً , ألا ترى أنّك إذا قلت : زيد المنطلق , جاز أن يَتوهم السامع أنّ (المنطلق) صفة فينتظر الخبر, وجاز أن يفهم أنّه خبر , فإذا قلت : زيد هو المنطلق تعيّن الخبر ، فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت , وعيّنت (المنطلق) للخبر"[12]. فالزيادة في بنية التركيب المغيّر هي الضمير ، وهو الذي يشكّلُ تحقيقاً لصورة التركيب المختلف ومُميزاً له عن التركيب المقابل له .

ومن المواضع التي يكون للتفريق الاستعماليّ فيها أثرٌ كبيرٌ في إيقاع الفرق بين طرفيها الصور المحايدة التي تتشكل من تداخل " فرعين على أصل واحد بسبب طارئ التغيير والتصريف في هيئات الألفاظ "[13] . وطارئ التغيير ما هو إلّا ما يلحق تلك الصور من تغيرات بفعل تطبيق النظام .

من أمثلة ذلك اشتراك بعض أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين في صيغة واحدة عند تطبيق قواعد اشتقاقهما ، نتيجة الطبيعة الصوتيّة للألفاظ التي اشتُقا منها ، فحَقُّ اسم الفاعل ـ مثلاً ـ من غير الثلاثيّ أنْ يكون ما قبل الآخِر فيه مكسوراً ، وحقُّ اسم المفعول منه أنْ يكون ما قبل الآخِر فيه مفتوحاً ، فهذه الحركة هي عماد التفريق بينهما ، وينتج عن عدم ظهور الحركة في بعض الألفاظ تماثل صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول ؛ لذا احتِيج إلى التفريق بينهما ، وذلك مثل الألفاظ (مُختارٌ ، ومُنصَبٌّ ومُعتَدٌّ) ؛ لأنّ " لفظ اسم الفاعل والمفعول في هذه الأمثلة مستوٍ ، لسكون ما قبل الآخر بالإدغام في بعضٍ ، وبالقلب في بعضٍ ، والفرق إنّما كان بحركته ، فلما زالت الحركة استويا ... ويُفرّق في الأخيرين بأنّه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل "[14]. فالتغيير في البنية في الأخيرين تركيبيّ يكون بزيادة شِبه الجملة للدلالة على اختلاف أحد الطرفين عن الآخر ، أما في (مُختار) فيُعتمد على القرائن المقامية للتفريق بين اسم الفاعل واسم المفعول[15] .

ثانياً ـ التفريق التفريعيّ :

يختلف هذا النوع من التفريق عن النوع الأول تماماً ؛ إذ لا يَدخُل التغيير في البنية لدفع اللبس الناتج من تماثل صور الألفاظ والتراكيب ، بل يَدخُل لإنشاء صورة جديدة فرعيّة على الأصل تشترك معه في قدر كبير من اللفظ والمعنى ، ويشكّل التغييرُ محلَ الاختلاف اللفظيّ بين الطرفين ، وذلك التغيير هو ما يحقّق اللفظَ الجديد ويضمن تميّزَه عن الطرف الآخر ،

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

ويجعله أشبه بالفرع عليه بوصفه ذا معنى مقابل لمعنى الطرف الأول ، وذا تغيير يجعله طرفاً مُعلَّماً لتمييزه عن الطرف غير المُعَلَّم ، ومن أجل هذا التفريع سمّيناه (التفريق التفريعيّ) ، وهو المُعتَمَد في الاشتقاق والتصريف .

ومن التغيير الذي يضمن تحقيق الدال وتميّزه عن الألفاظ الأخرى مع علاقة الأصل والفرع اشتقاق الاسم المصغّر ، إذ يرى ركن الدين الأستراباذي (ت715ه) أنّ التغيير الأوّل فيه لم يَضمَن تميّزه في كلّ الأسماء ، فعُمد إلى تغيير آخر ؛ ليضمن ذلك التميّز في الأحوال كلّها ، قال :" وإنّما غُيّر أوّل المُصَغَّر ؛ للفرق بينه وبين المكبّر بالضمّ تشبيها له بالفعل المبني للمفعول ؛ لأنّ كلّ واحد منهما مغيَّرٌ عن أصل معناه ، وغُيّر ثانيه ، ولم يُقتصر على ضمّ الأوّل ؛ لجواز أنْ يكون أوّل المكبّر مَضموماً فلم يَحصُل الفرق ، وخُصّ بالفتح ؛ لأنّه أخفّ الحركات مع أن ما بعدها ياء . وزيد الياء ؛ لأنّه قد لا يحصل الفرق بينهما في مثل صُراد وغُراب "[16] . فإيجاد اللفظ الجديد المصغّر معتمد على تغيير بنية اللفظ الذي أُخذ منه وكان فرعاً عليه .

وفي المسلك نفسه يكون كسرُ أوّلِ اسم الآلة هو العنصر المختلف فيه عن بعض صور المشتقات الأخرى ، فهو الذي يُحقّق وجوده ويضمن له تميّزه ؛ لذا عُلّل هذا التغيير بأنّه للفرق، ففتحُ (الميم) وضمُّها يُحقّق وجود اللفظ (اسم الآلة) ، إلّا أنّ ما يضمن تميّزَه مع تحققه هو الكسرة ، فتُتْرَك الفتحة لتُمَيّزَ مشتقاً آخر مشابهاً هو اسم المكان . جاء في شرح ديكنقوز على مراح الأرواح قوله :" وكُسِر الميم في اسم الآلة ولم يبقَ على الأصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع "[17] .

وأشار أبو الفداء(ت732ه) إلى هذا بقوله :" ويجيء على مِفْعَل ومِفْعَلة ومِفْعَال بكسر الميم كالمِقَصّ والمِحْلَب والمِكْسَحَة ، والمِصْفَاة والمِقْرَاض والمِفْتاح كأنّهم أرادوا الفرق بين اسم الآلة وبين ما يكون مصدراً ومكاناً ، فالمِقَصّ بكسر الميم ما يُقَصُّ به ، والمَقَصُّ بالفتح المَصدر والمكان "[18] .

وقد علّل مجموعة من النحويّين واللغويّين بعض الزيادات التي تقع في التصريف والاشتقاق بالتفريق ، وهي زيادات وقعت في ألفاظ اعْتُمِد في إنتاجها تفريع المباني من المبنى الأصليّ لاختلافٍ في المعنى ، خُذ على ذلك مثلاً ، قولهم في حركة ما قبل الآخر من اسم الفاعل من غير الثلاثيّ :" وما قبل آخر اسم الفاعل المذكور لا يكون إلّا مكسوراً نحو كسرة اللام في منطلِق ، والراء في مدحرِج ومستخرِج فرقاً بينه وبين المفعول"[19] ، فصور التعدد التي يمثّلها ـ هنا ـ اسم الفاعل واسم المفعول أُعتمد في توليدها تغيير البنية لاختلاف المعنى .

وتُمثّل كلُّ حركة مختلفة جزءاً مشاركاً في تميّز صور المشتقات بعضها عن بعضها الآخر، لذا نجد أبا الفداء يصف فتحة ما قبل الآخِر في اسم المفعول المأخوذ من غير الثلاثيّ بأنّها للفرق ، وهو قوله :" وأمّا اسم المفعول من الزائد على الثلاثيّ مطلقاً فصيغته مثل صيغة اسم الفاعل ، إلّا أنّ اسمَ المفعول يُفتَح ما قبل آخرِه فرقاً بينه وبين اسم الفاعل"[20] ، فعقد الموازنة بين الاسمين المتقابلين يُظهِر أنَّ الاختلافَ هو الذي مثّل الفرق بينهما ، وقد ظهر ذلك التفريق في إطار تعدد التقابل بجمع اللفظين .

وتمثّل الضمّة تغييراً فارقاً بين الفعل والمصدر ، وهو عماد إنتاج صورة من صور التعدد التي تربط طرفي التفريق فيها علاقة الاشتقاق ، جاء في شرح مختصر التصريف العِزّي في الحديث عن أبنية الأفعال الرباعيّة المزيدة ومصادرها ، قول التفتازانيّ (ت792ه) :" تَفَعْلَلَ بزيادة التاء (كتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَج تَدَحْرُجاً) ضُمّتْ لامُه فرقاً بينه وبين فعله"[21] . وفي ضوء ذلك كلّه يمكن فهم المواضع التي نُسبت فيها الزيادات في البِنى الناتجة عن عمليتي الاشتقاق والتصريف إلى التفريق ، على أنّها مواضعُ تضمّنت صوراً من تعدد التقابل يحرص النحويّون واللغويّون فيها على جمع " الوحدات اللغويّة التي تجمعها علاقة لغويّة ما كالتصريف والاشتقاق ... ولا يرون انفصالها أو استقلال بعضها عن بعض تماماً ، وإنّما ينطلقون من تصوّر يقضي برجوع بعض الوحدات إلى بعض ويجعل بعضها صوراً لبعض"[22] ، وأنّ

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

المختلف بين تلك الصور جاء للتفريق بينها ، سواء أكانت العلاقة بين الصور المَجموعة الاشتقاق أم التصريف . فقد نسبوا التغيّرات المختلفة بين البنيتين إلى التفريق سواء أكان ذلك التغيير تمثّله العلامة كما في عملية التصريف ، أم تمثّله الزيادة في عملية الاشتقاق .

ويتّصل بهذا النوع من التفريق ما جَمعه اللغويّون من صور التقابل الثنائيّ بين الألفاظ التي غُيّرت للتفريع في المعنى خارج إطار علاقة التصريف والاشتقاق بصوره المعهودة ؛ إذ تَجمع نصوصُهم ألفاظاً تقع طرفي علاقة تفريع المعاني ، وهي مواضع معجميّة اعتُمد فيها على تغيير في البنية الأصلية للإشارة إلى الاختلاف في المعنى . وتجتمع هذه الصور والصور التي تربط بين طرفيها علاقة الاشتقاق والتصريف في أنّها تقوم على تفريع المعنى، فضلاً عن تشكيل إحدى الصور فيها أصلاً للأخرى ، وأساساً تبنى عليه الوحدة الجديدة .

ومن تلك المواضع تقابل لفظي (السِّرّيّة) بالكسر و(السُّرّيّة) بالضمّ على رأي مجموعة من اللغويّين ، جاء في لسان العرب :"واختَلف أهل اللغة في الجارية التي يَتَسَرَّاها مالكها لِمَ سُمّيت سُرِّيَّةً فقال بعضهم نُسبت إلى السرّ وهو الجِماع ، وضُمّت السين للفرق بين الحُرّة والأَمة توطأُ فيقال للحُرَّةِ إذا نُكِحَت سِرّاً أو كانت فاجرة سِرِّيَّةً وللمملوكة يتسرّاها صاحبها سُرِّيَّةً مخافة اللبس"[23] . فيكون التغيير في إحدى البنيتين قد اعتُمد للإشارة إلى المعنى المُختَلف .

ومن تلك المواضع المعجميّة أيضاً التفريق بين المَوْلودة الصغيرة وبين المرأة الناعمة ، بإبدال الفتحة من الكسرة ، فتغدو الفتحة فونيماً دالًّا على اختلاف المعنى محقّقاً بذاك التفريع الذي أُريد ، قال ابن فارس (ت395هـ):" (طفل) الطاء والفاء واللام أصلٌ صحيحٌ مُطَّرد ، ثم يُقاس عليه ، والأصل المولود الصغير؛ يقال هو طِفْلٌ ، والأنثى طِفلة ... فهذا هو الأصل . ومما اشتُقَّ منه قولهم للمرأة الناعمة : طَفْلة ، كَأَنَّها مشبَّهة في رُطوبتها ونَعمتها بالطِّفلة ، ثم فُرِق بينهما بفتح هذه وكسر الأولى"[24] ، وظاهر هنا أنّ نوع التفريق تفريعيّ ؛ إذ قامت الوحدة الفارقة بإيقاع الاختلاف وتحقيق الدالّ المرجو إنشاؤه من الاشتقاق . ويجمع معنى اللفظ الأول ومعنى اللفظ الثاني أنّهما صنفان للمعنى الأساسيّ وهو النعومة ، وهما طرفان متقابلان فيه ، ومثّل ذلك التقابل المعنويّ بين الأنثى الصغيرة والأنثى الكبيرة .

ومثل الموضع السابق أضطلع التقابل الاستبدالي بين الفتحة والكسرة بوظيفة التفريق بين مثيل الإنسان في السن ومثيله في الشجاعة ، فغدا كلّ واحد من الصائتين فونيماً فارقاً للفظ الذي هو فيه عن اللفظ الذي فيه ما استُبدل به ، قال ابن فارس :" والقِرْن: قِرنُك في الشَّجاعة . والقَرْن : مثلُك في السِّنّ . وقياسُهما واحد ، وإنَّما فُرِق بينهما بالكسر والفتح لاختلاف الصِّفتين"[25]. فاختلاف الصفتين هو اختلاف صنفي المعنى ، وهو مدلول عليه بالاستبدال بين الصوائت القصيرة .

ثالثاً . التفريق التصنيفيّ :

يرى النحويّون في مواضع هذا النوع من التفريق أنّ التغيير في أحد الطرفين علامة للاختلاف في الصنف عن الطرف غير المغيّر ، فهم يرون أنّ حقّ كلّ صنفٍ أنْ يكون مختلفاً في البنية عن الصنف المقابل .

فليس المراد من هذا النوع من التفريق دفعَ لبس يقع بين الطرفين ، ولا تفريعَ لفظ من آخر ، ويظهر من نصوص النحويّين أنّ المراد منه إعطاءُ كلّ صنف ما يميّزه بالبنية عن الصنف الآخر المقابل له ، ويجري ذلك ـ على حدّ وصف ابن يعيش (ت643هـ)ـ إرادتهم بالتفريق أنْ يكون الاختلاف البنيويّ في أحد الطرفين هو اختلاف يمثّل مَزِيّة لفظيّة ليست في الطرف الآخر ، وبه علّل ابن يعيش التغيير في أحد الصنفين المتقابلين ، وجاء ذلك في بسط الرأي القائل إنّ (هيهات) جمع مؤنّث ، وإنّ ألفها حذفت لالتقائها بـ(ألف) الجمع ، بخلاف المتمكّن من نظيراتها التي قُلب فيها (الألف) ياءً ، فقال :" وإنّما حُذفت ، ولم تُقلب كما قُلبت في (حُبْلَيَاتٍ) ، لعدم تمكُّنها . جعلوا للمتمكّن مَزِيّة على غير المتمكّن

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

، فحذفوها على حدّ حذف الياء في (اللذانِ) ، و(اللتانِ)"[26].

فكأنّ اختلاف الصنف قد دُلّ عليه باختلاف لفظيّ في البنية.

فالدافع لإيجاد التغيير بين البنيتين المتقابلتين هو الإشارة إلى الاختلاف في الصنف ، على الرغم من عدم وقوع اللبس بينهما ، ويمكن عَدُّ التفريق بين جمع الاسم والصفة اللذين على وزن (فَعْلة) جمعاً مؤنثاً سالماً من مواضع التفريق التصنيفيّ ، إذ تُفتح عين (فَعْلة) في الجمع إذا كانت اسماً ، وتبقى ساكنة إذا كانت (فَعْلة) صفةً .

وقد علّل النحويّون ذلك التغيير بينهما بأنّه لإيقاع الفرق بين الصنفين ، قال أبو محمد الصيمريّ (ت ق4هـ):" وجمعها المسلَّم بالألف والتاء نحو : جَفَنات وقَصَعاتٍ ، وتَفتَح الثاني منه إذا كان اسماً ، وتتركه على سكونه إنْ كان صفة للفرق بينهما ، فالاسم ما ذكرنا والصفة نحو عَبْلة ، وخَدْلة ، تقول فيه : عَبْلات ، وخَدْلات بتسكين الثاني"[27]. وتسكين الحرف الثاني هو الأصل ؛ لأنّ المفرد تلزمه السلامة من التغيير في الجمع السالم ، وقد غُيّر ذلك الأصل ؛ لإيقاع الفرق بين الصنفين فجُعِلَ الحرفَ الثاني في الاسم مفتوحاً .

ويجتمع هذا الموضع ومواضعَ كثيرة عَلّل فيها النحويون التغيير بأنّه للفرق ، في أنّ بين الطرفين تقابلاً في الصنف ، وأنّ التغيير لم يُجلب لدفع اللبس بينهما ، وهذا يجعل تفسير التغيير في تلك المواضع تفسيراً صوتيّاً أكثر قبولاً من تفسيرها بإيقاع الفرق ، إلّا أنْ تكون التفسيرات الصوتيّة غير قادرة على توضيح علّة إيجاد التغيير كما في هذا الموضع ، فثَمَّة تفسيرٌ صوتيّ اعتمد التطوّر الصوتيّ في حركات البنية في هذا الموضع ، حتّى وصلت إلى فتح العين في جمع (فَعْلة) جمعاً سالماً في الأسماء ، واقتصرت على السكون في الصفات بوصفها أقلَّ تداولاً من الأسماء على ألسنة المتكلّمين [28].

ونرى أنّ هذا التفسير لم يُقدّم تصوّراً كاملاً عن تطوّر الأصوات في هذا الموضع ؛ لأنّه عامَلَ الأصوات بالنظر إلى أصناف الألفاظ التي تنتمي إليها ، وهذا ينافي ما عليه التغيير الصوتيّ الذي يقع في الأصوات إذا توافرت على شروط صوتيّة معيّنة[29] ، بغض النظر عن أصناف الكلام التي تنتمي إليها .

ونسب النحويّون واللغويّون مواضع كثيرة لهذا النوع من التفريق ، إلّا أنَّ دراسة التغيير في أحد الطرفين فيها يُظهر أنّ أغلب تلك المواضع قد كانت التغييرات فيها بفعل عوامل صوتيّة ، أو أنّ ما يراه النحويّون تغييراً بين الطرفين هو في الحقيقة سمة لفظيّة اختصّ بها أحد الطرفين، وعلى الرغم من ذلك فإنّ بعض المواضع تُظهر أنّ تعليل التغيير فيها بأنّه للتفريق بين الأصناف هو التعليل الأنسب ، وإنّما جِيءَ به ليكون لكلّ صنف مَزِيّةٌ على الآخر ، وإنْ لم يكن للبس طريقٌ إليهما . كما في الموضع السابق .

ومن أمثلة التفريق التصنيفيّ الذي يشكّل التغيير فيه إشارة إلى اختلاف صنفي الطرفين مسألة التفريق بين (الواو) التي هي ضمير، و(الواو) التي هي من أصل الكلمة ؛ إذ لاحظ النحويّون أنّ العرب قد حرّكوا (الواو) بحركتين مختلفتين على الرغم من التشابه بين الواوين من الجانب الصوتيّ ، إذ يقعان في بيئة صوتيّة واحدة ، فأوّل الواوين هو ضمير الجمع الذي يأتي قبله صوتٌ مفتوحٌ ، وبعده صوتٌ ساكن ، وذلك في مثل قوله تعالى :﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[30].

والآخر هو (الواو) الذي من أصل الكلمة وهو واقع بعد صوت مفتوح ، وقبل صوت ساكن أيضاً ، مثل واو (أو) في قوله تعالى:﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾[31] ، فقد حُرّكت (الواو) الأولى بالضمّ ، وحُرّكت الثانية بالكسر ، وقد اطّرد ذلك التحريك في استعمال أغلب العرب .

وأغلب الظنّ أنّ التقابل بين الواوين ، وتماثل ما يكتنفهما من أصوات هو الذي دعا النحويّين إلى التفكير في علّة هذا الاختلاف بين الحركتين ، فتشكلت هنا صورة من صور تعدد التقابل تغري بربط المختلف بين بنية الطرفين بالمختلف بين صنفيهما .

واتّفق أنْ انضمّ موجبٌ آخر للبحث عن علّة ذلك الاختلاف في التحريك ، تَمثّل في أنّ حركة الأصل للساكن الأول هي الكسرة ، فيكون أحد الطرفين قد جاء على الأصل ، والآخر خالف الأصل ،

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

ومخالفة الأصل دافعٌ ثانٍ للبحث عن علّة ذلك الاختلاف في التحريك .

ومن هنا كان التعليل يخصّ حركة (الواو) التي هي ضمير الجمع ، وكان ذلك بالنظر إلى أنّ حركة التقاء الساكنين هي الكسرة في الأصل فيكون تحريكه في (لو) و(أو) على الأصل ، والأصول لا تُعلّل إنّما يُعلّل المُتغيّر عن ذلك الأصل ، قال الزمخشري(ت538هـ) :" والأصل فيما حُرّك منهما أن يُحرّك بالكسر، والذي حُرّك بغيره فلأمر، نحو ضمّهم ... أخشَوا اللَّه ، للفصل بين واو الضمير وواو لو"[32].

ويُعزى القول بالتفريق في هذه المسألة إلى الخليل(ت175هـ) ، ذكر ذلك سيبويه بقوله:"الواو التي هي علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، وذلك قوله عزّ وجلّ:﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[33]، ورمَوا ابنك ، واخشَوا اللَّه . فزعم الخليل أنّهم جعلوا حركة الواو منها ليُفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف ، نحو واو لو وأو "[34]. وقد توالت بعد ذلك أقوال النحويّين بأنّ علّة تحريك (الواو) الضمير بالضمّ هي التفريق [35] .

وممّا يقوّي كون تغيير الحركة بين الواوين للتفريق التصنيفيّ بينهما رعاية العرب أنْ تكون حركتاهما مختلفتين وإنْ كان ذلك بتبادل كلّ منهما الحركةَ مع الآخر، فقد سُمع من العرب كسرُ (واو) الضمير ، وضمُّ (الواو) الأصلية ، وجاءت القراءات القرآنية على ذلك، نحو القِراءة بالحركات الثلاث في قوله تعالى :﴿ اشتروُا الضَّلالة ﴾"[36] ، قال ابن جنّي (ت392هـ) :" في هذه الواو ثلاث لغات : الضمُّ ، والكسر، وحَكَى أبو الحسن فيها الفتح ... والحركة في جميعها لسكون الواو وما بعدها ، والضمُّ أفشى ، ثم الكسر، ثم الفتح . وإنّما كان الضمّ أقوى ؛ لأنّها واو جمع ، فأرادوا الفرق بينها وبين واو (أو) و(لو) ؛ لأنّ تلك مكسورة ، نحو قول اللَّه سبحانه:﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾"[37] ، ومنهم مَن يضُمّها ، فيقول :﴿ لوُ اطَّلَعْتَ﴾ ، كما كَسر أبو السَّمَّال وغيره من العرب واو الجمع تشبيهاً لها بواو (لو)"[38] ، وعلى الرغم من مجيء الحركات الثلاث على (الواو) ، ظلّ النحويّون يعلّلون ضمّ (الواو) بإيقاع الفرق[39] .

وينبغي لنا لكي نقف على حقيقة الداعي إلى تحريك (الواو) الضمير بحركةٍ مخالِفة لـ(الواو) التي من أصل اللفظ ، الفصل بين الداعي إلى تحريك (الواو) بغض النظر عن نوع الحركة ، والداعي إلى اختيار الضمّ فيها في أغلب المسموع من العرب . والذي يظهر من نصوص المتقدمين أنّ الداعي إلى تحريك (الواو) في هذا الموضع هو التقاء الساكنين [40] ، إلّا أنّ حقيقة المُلزم لتحريك (الواو) هو البنية المقطعيّة لتلافي المقطع الطويل[41] ، فلو قلنا (أخشَوْا اللَّه) ، و(أَوْ الكتاب) بتسكين (الواو) لتشكّل مقطعٌ مديدٌ مزدوج الأغلاق غيرُ مقبول في درج الكلام ، ورمزه (ص ح ص ص) ، ويمثّله على التوالي (ش ـَ و ل) و(ء ـَ و ل) ؛ لأنّ (الواو) في المقطعين شِبه حركة تسلك سلوك الصامت .

ومن خيارات استقامة البنية المقطعيّة أنْ تُحرّك (الواو) بأيّ حركة لتلافي المقطع غير المقبول ، فحُرّكت (الواو) الأولى بالضمّ والثانية بالكسر ، فانقسم المقطع غير المقبول في الجملتين إلى مقطعين ، أوّلهما مقطع قصير مفتوح هو في اللفظ الأول / ش ـَ/ ، وفي اللفظ الثاني / ء ـَ/ ، وثانيهما مقطع طويل مغلق ، هو في اللفظ الأول / و ـُ ل/ ، وفي اللفظ الثاني / وِ ل/ ، فالذي جلب التحريك لـ(الواو) ـ أيّاً كان نوع ذلك التحريك ـ هو انتظام البنية المقطعيّة .

فيكون التحليل الصوتيّ على وفق ما تقدّم قادراً على تقديم تفسير علّة التحريك بغض النظر عن نوع الحركة . وينال هذا التحليل قوةً من اختلاف العرب في تحريك الواوين ، واتّفاقهم على تحريك الواو بحركة ما ، لتستقيم البنية المقطعيّة[42].

ويبدو أنّه يمكن أنْ نتبيّن علّة اختيار الضمّة دون غيرها من الحركات لتكون حركة (الواو) الضمير ، من خلال الاستعانة بتحريك (الياء) التي هي شِبه حركة ، وتقع في بيئة صوتيّة مشابهة لتلك التي وقع فيها (الواو) الضمير ، فإذا وقعت (الياء) شبه الحركة بعد فتحة ، وجاء بعدها ساكن ، تحرّكت بالكسرة ، قال ركن الدين الأستراباذيّ :" إذا كان بعد (اخْشَوا) أو بعد (اخْشَي) كلمة منفصلة أولها ساكن لم تُحذف الواو والياء ، بل تُحرّك

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

الواو بالضمّ والياء بالكسر"[43] . وعلّة تحريكها هو انتظام البنية المقطعيّة أيضاً ، فلو سُكّنت (الياء) في قولنا : (اخشَيِ اللَّه) لتشكّلَ مقطعٌ غيرُ مقبولٍ في الدرج هو / ش ـَ ي ل / ورمزه (ص ح ص ص) .

فيُصار إلى التخلص منه بتحريك (الياء) بالكسرة ؛ فينقسم المقطع المرفوض إلى مقطعين مقبولين هما / ش ـَ / و / ي ـِ ل / ، فالبنية المقطعيّة هي التي تحكّمت في تحريك شِبه الحركة (الواو) و(الياء) . وهذا الإجراء هو الذي يسمّيه هنري فلش تجزئة المصوّت المزدوج[44] بين مقطعين مختلفين ، فيكون الصائت القصير في المقطع الأول ونصف الصائت في المقطع الآخر .

ويبدو أنّ علّة اختيار الكسرة مع (الياء) هي علّة اختيار الضمة مع (الواو) نفسها ، ولا فرق بين أنْ تكون (الياء) ضميراً ، أو علامة إعراب للجمع في تحريكها بالكسر ، والأمر كذلك بالنسبة لـ(لواو)، فقد جاءت محرّكة بالضمّ وهي علامة إعراب للجمع أيضاً .

وذكر المتقدمون تحريك (الياء) و(الواو) وهما علامتان إعرابيتان عند حذف نون الجمع، ومجيئهما بعد فتحة وبعدهما ساكن، قال سيبويه :" ومثل هذه الواو واو مصطفَون ؛ لأنّها واوٌ زائدة لحقت للجمع كما لحقت واو اخشَوا لعلامة الجمع ، وحَذَفتْ من الاسم ما حَذَفتْ واو اخشوا ، فهذه في الاسم كتلك في الفعل . والياء في مصطَفَين مثلها في اخشي ، وذلك مصطفَوُ اللَّه ومِن مصطفَيِ اللَّه "[45]. فالبيئة الصوتيّة التي اكتنفت (الياء) و(الواو) ضميرين قد تكون هي نفسها عندما يكونان علامتي إعراب ، لذا اشتركا في التحريك الذي يفضي إلى تجزئة الصوت المزدوج بين مقطعين .

ويبدو للوهلة الأولى أنّ تعليل اختيار الضمّ مع (الواو)، والكسر مع (الياء) بالمشاكلة والمناسبة الصوتيّة مطّرداً في هذه المسألة ، وهو تعليل قال به بعض المتقدمين ، فقد قال سيبويه :" لأنّهم لما جعلوا حركة الواو من الواو جعلوا حركة الياء من الياء ، فصارت تجرى هنا كما تجرى الواو ثَمَّ "[46]، وقال التفتازانيّ عن تحريك (الواو) بالضمّ ، و(الياء) بالكسر :"ولم تُحذف الواو لعدم ما يدلّ عليها بل حُرّك بما يناسبه وهو الضمّ لكونه أخاه ... فلم تُحذف الياء لما مرّ ، بل حُرّك بالكسر لكونه مناسباً له "[47]. وإنّ تعليلهم هذا ليطّردُ لولا أنّ (الواو) الأصلية حُرّكت بحركة من غير جنسها في (لو) و(أو) ، ناهيك عمّا سُمِعَ من العرب بتحريك (الواو) الضمير بالحركات الثلاث ، فهذا كلّه يتضافر للفتّ في عضد تعليل اختيار تحريك (الواو) بالضمّ للمناسبة الصوتيّة بينهما .

فلم يبق إلّا أنْ نبحث عن مَزِيّة مشتركة بين الواوات والياءات تجمعها في صنف واحد يستلزم تحريكها حركة من جنسها ، وقد كفانا الرضي الأستراباذي (ت686هـ) مؤونة البحث عن تلك المَزِيّة المشتركة بينها ، فهو يرى أنّ تحريك (الواو) بالضمّ هنا لمناسبة سائر مواضع (واو) الجمع [48]، ضميراً كانت أو علامة ، وكذلك تُكسر (الياء) لمجانسة سائر مواضع (ياء) المخاطبة ، فهما في تلك المواضع حركات طويلة مكوّنة من حركتين متماثلتين ، وفي تحريك (الواو) و(الياء) بحركة من جنسها اقترابٌ لهما من سائر نظائرهما التي للجمع.

وليس ثَمَّة داعٍ للمناسبة مع (الواو) الأصليّة ، فتُركت على التحريك على الأصل وهو الكسر ، قال الرضي :" واختير في واو ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا ﴾ الكسرُ على الأصل ، لانتفاء داعي الضمّ كما كان في واو الجمع "[49] . فاختيار الضمّ في (الواو) التي هي ضمير لمناسبة باقي أفراد الصنف الذي تنتمي إليه . وهذا بخلاف (الواو) التي من أصل الكلمة لذلك حرّكت بالكسرة على الأصل ، فيكون التغيير بين المتقابلين للدلالة على الصنف الذي ينتمي إليه الطرف المُغيَّر . ويكون تعليل التغيير بأنه للتفريق التصنيفيّ أقرب إلى القبول من تعليل التغيير بالعوامل الصوتيّة لتماثل البيئتين الصوتيتين المحيطتان بصنفَي (الواو) في هذه المسألة .

الخاتمة :

عماد التفريق إيقاعُ الفرق بين بنيتين ، وهو الذي يعتمده متكلّمو اللغة وسيلةً لتوليد الألفاظ التي تربطها علاقة الاشتقاق

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

والتصريف بتوظيف التغييرَ في البنية في إطار المقابلة ؛ لِيُحَقَّقَ الاختلافُ عن المقابل في البنية فيُعطي المعنى الجديد ، أو يُدفع التباسٌ يقع من تطبيق النظام بين لفظين أو تركيبين ، أَوَّلُهما الصورة النظاميّة لأحد الطرفين والآخر صورةُ الاستعمال للطرف الآخر . ويستعمل متكلمو اللغة التفريقَ في مواضع قليلة للإشارة إلى الاختلاف بين الطرفين في الصنف . وذلك كله مُنتجٌ صوراً من التعدّد قوامها تواجه ثنائيّ بين الألفاظ والتراكيب .

الهوامش :

(1) جدل النص والقاعدة : 64 ، وينظر : النظريّة اللغويّة في التراث العربيّ: 16 .

(2) اللغة العربيّة معناها ومبناها : 208 .

(3) ينظر : النحو والسياق الصوتيّ : 62 .

(4) ينظر : النحو والسياق الصوتيّ : 70 .

(5) دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها : 84 .

(6) ينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : 84 .

(7) ينظر : أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : 100 .

(8) المساعد في تسهيل الفوائد : 3 / 497 ، وينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :10/ 5096 .

(9) الكتاب : 4 / 350 .

(10) التكملة : 588 .

(11) الكناش في فني النحو والصرف : 2 / 267 .

(12) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : 2 / 128 .

(13) أثر اللبس في الكلام على تصنيف محتويات النحو العربيّ : 15 .

(14) شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف : 90 .

(15) ينظر : من قضايا اللغة : 187 .

(16) شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 323 .

(17) شرحان على مراح الأرواح : 79 .

(18) الكناش في فني النحو والصرف : 1 / 354 .

(19) الكناش في فني النحو والصرف : 1 / 327 .

(20) الكناش في فني النحو والصرف : 1 / 332 .

(21) شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف : 43 .

(22) النظريّة اللغويّة في التراث اللغويّ : 122 .

(23) لسان العرب : 4 / 356 ، (سرر) ، وينظر : غريب الحديث : 1 / 474 .

(24) مقاييس اللغة : 3 / 413 ، (طفل) .

(25) مقاييس اللغة : 5 / 76 (قرن) ، وينظر : الغرر المثلثة والدرر المبثّثة : 500 ـ 501 .

(26) شرح المفصّل : 3 / 74 .

(27) التبصرة والتذكرة : 648 ، وينظر : المقتضب : 2 / 186 ، والتكملة : 433 .

(28) ينظر : التحولات الصوتيّة في بنية الأسماء عند تصريفها : 116.

(29) ينظر : اللغة : 73 .

(30) سورة البقرة : من الآية 237 .

(31) سورة النور : من الآية 31 .

(32) المفصّل في صنعة الإعراب : 494 ، وينظر : الكناش في فني النحو والصرف : 2 / 192 .

(33) سورة البقرة : من الآية 237 .

(34) الكتاب : 4 / 155 .

(35) ينظر : شرح المفصّل : 5 / 292 ، وشرح شافية ابن الحاجب ، ركن الدين : 1 / 494 .

(36) سورة البقرة : من الآية 16 .

(37) سورة الكهف : من الآية 18 .

(38) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : 1 / 54 – 55 .

(39) المنصف : 1/ 213 .

(40) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : 5 / 26 ، الكناش في فني النحو والصرف : 2 / 185 .

(41) ينظر : أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة : 107 .

(42) ينظر : الكتاب : 4 / 155 ، وشرح المفصّل : 5 / 293 .

(43) شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 495 .

(44) ينظر : العربيّة الفصحى دراسة في البناء اللغويّ : 46 .

(45) الكتاب : 4 / 156 .

(46) الكتاب : 4 / 156 ، وينظر : شرح كتاب سيبويه ، السيرافيّ : 5 / 24 .

(47) شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف : 85 .

(48) ينظر : شرح الرضيّ على الكافية : 4 / 489 ، وشرح شافية ابن الحاجب ، الرضيّ : 2 / 143.

(49) شرح شافية ابن الحاجب : 2 / 243 .

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

المصادر:

- القرآن الكريم

أولاً. الكتب :

- د. ط (دار الكتب والوثائق القوميّة : القاهرة ، 1999 م) .
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، د. فوزي الشايب، ط1(عالم الكتب الحديث : أربد، 2004م) .
- أصول النحو العربيّ في نظر النحاة وابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد ، ط 4 (عالم الكتب : القاهرة ، 1989م).
- التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري (ت ق 4هـ)، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى ، ط1 (دار الفكر: دمشق ، 1982م).
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، بدر الدين الدماميني (ت 827هـ)، تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن المفدى ، ط1(د . ن ،د. م، 1983م) .
- التكملة ، أبو علي الفارسي (ت 377هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، ط2(عالم الكتب : بيروت ، 1999م) .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت 778هـ)، تحقيق : علي محمد فاخر وآخرون ، ط1 (دار السلام : القاهرة ، 2007م) .
- دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها، د. لطيفة إبراهيم النجار، ط1(دار البشير : عمّان ، 1994م).
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الأستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ط2(منشورات جامعة قار يونس : بنغازي ، 1996م).
- شرح المفصّل ، ابن يعيش (ت 643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، ط1 (دار الكتب العلمية : بيروت ، 2001م) .
- شرح شافية ابن الحاجب ، حسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي (ت 715هـ) ، تحقيق : عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط 1(مكتبة الثقافة الدينية : القاهرة ،2004م) .
- شرح شافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي (ت 686هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرَين ، د. ط (دار الكتب العلمية : بيروت ، 1975 م) .
- شرح كتاب سيبويه ، الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت 368 هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، ط1 (دار الكتب العلميّة : بيروت ، 2008 م).
- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف ، سعد الدين التفتازاني (ت 792هـ)، تحقيق :د.عبد العال سالم مكرم ، ط 8 (المكتبة الأزهرية للتراث : القاهرة ، 1997م).
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ، الأول لشمس الدين أحمد ، ديكنقوز(ت 855هـ) ، والثاني لابن كمال باشا (ت 940هـ)، ط3 (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي : مصر ، 1959م) .
- العربيّة الفصحى دراسة في البناء اللغويّ ، هنري فليش ، ترجمة : د. عبد الصبور شاهين ، ط2(دار المشرق : بيروت ، 1983م) .
- غريب الحديث ، ابن الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي ، ط1(دار الكتب العلمية : بيروت ، 1985م).
- الكتاب ، سيبويه عمرو بن عثمان (ت 180 هـ)، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط 3 (مكتبة الخانجي : القاهرة ، 1988م) .
- كتاب الغرر المثلثة والدرر المبثّثة ، الفيروز آبادي (ت917هـ) ، تحقيق : سليمان بن إبراهيم ، ط2(مكتبة نزار مصطفى الباز: الرياض ، 2000م).

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

- الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء صاحب حماة (ت 732هـ)، تحقيق : د. رياض بن حسن الخوام ، د.ط (المكتبة العصرية : بيروت ، 2000م).
- لسان العرب ، محمد بن مكرم ، ابن منظور (ت711هـ) ، ط3 (دار صادر: بيروت ، 1414هـ).
- اللغة ، جوزيف فندريس ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو المصرية) .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمّام حسّان ، د.ط (دار الثقافة : الدار البيضاء ـ المغرب ، 1994م).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرَين (وزارة الأوقاف : القاهرة ، 1994م).
- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، د. ط (دار المدني : جدة ، 1984م) .
- المفصّل في صنعة الإعراب ، محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق : علي بو ملحم ، ط1(مكتبة الهلال : بيروت ، 1993 م).
- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس (ت395 هـ)، تحقيق : عبد السلام هارون ، د.ط (دار الفكر ، : د. م ، 1979م).
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، ط3(وزارة الأوقاف : القاهرة ، 1994م) .
- من قضايا اللغة ، د مصطفى النحاس ، ط1(مطبوعات جامعة الكويت : الكويت ، 1995م).
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، ابن جني ، تحقيق : ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط1(دار إحياء التراث القديم : د .م ، 1954م) .
- النحو والسياق الصوتيّ ، د. أحمد كشك ، ط1(دار غريب : القاهرة ، 2006م) .
- النظريّة اللغويّة في التراث العربيّ ، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، ط1(دار السلام : القاهرة ، 2006م).

ثانياً. الرسائل والأطاريح :

- التحولات الصوتيّة في بنية الأسماء عند تصريفها ، علي سلمان الجوابرة ، أطروحة دكتوراه (جامعة مؤتة ، 2007م).
- جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال ، الأمين ملاوي ، أطروحة دكتوراه (كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة باتنة : الجزائر ، 2009م).

ثالثاً. الدوريات :

- أثر اللبس في الكلام على تصنيف محتويات النحو العربي ، د أحمد بلحوت ، بحث منشور في مجلة العربية العدد السابع ، كانون الأول ،2016م .

Types of Differentiation in Arabic

MUHAMMED KARIM JABBAR
General Directorate of Education in Al-Muthanna
EMAD MUHAMMED AL-BEKITAWI
UNIVERSITY OF BAGHDAD /COLLEGE OF ARTS

Summary:

Anthropomorphism is a phenomenon adopted in achieving linguistic unit differentiation, whether the need for such differentiation in the generation of utterances from other utterances, the ways of derivation and conjugation, or whether it is a need. Grammar and linguists have denied many places in this phenomenon in order to explain changes in the structure of some language units, which correspond to unaltered language units. The research has made it possible to follow up on the purpose for which the change was made one of the two ends of the

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109

differentiation, to identify the types of differentiation. What differentiation has made it unnecessary to redifferentiate the differentiation lost by the use of linguistic units is usability differentiation. What differentiation has been made to differentiate between words lost by the use of linguistic units is usability differentiation It is the least of which we have given it. Purpose of sinking refers to the different class of the two sunken parties.

Keywords : disperse, differentiation

DOI:10.52113/uj05/022-15/1098-1109